أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/06م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

ماذا رد عباس على مقترح بالذهاب لغزة وإعلان الكفاح المسلح؟ 3

الرئيس محمود عباس في اجتماع مغلق للمجلس الثوري: اودعكم.. وقد يكون هذا لقائي الأخير معكم.. ولن انهي حياتي بـ"خيانة".. حماس اتعبتني ولا اعرف هل تريد المصالحة ام ايران؟ وتعتقد ان الأولى "مال ورواتب".. ولم اقبل الا بدول عاصمتها القدس.. ومش ابن "فتح" الذي تنازل عن الثوابت..... 6

هنية: غزة على فوهة بركان ولا يعلم أحد نتائج انفجارها 8

الحية يكشف عن لقاء عقدته حماس مع "ميلادينوف".. ما تفاصيله؟..... 12

عباس زكي: يجب أن نحاور إيران لأنها الرقم الصعب الذي يهدد إسرائيل..... 14

مرحلة ما بعد الرئيس عباس..!..... 15

محللون: عدم مشاركة "حماس" في جلسة "الوطني" تقلل من أهميتها..... 18

"جنايات نابلس" تحيل الأكاديمي قاسم لمحكمة النقض..... 20

مجلس وطني توحيدي أم لتكريس الانقسام؟..... 22

ماذا رد عباس على مقترح بالذهاب لغزة وإعلان الكفاح المسلح؟

رام الله – صفا 2018\3\5

كشفت صحيفة لبنانية اليوم الاثنين عن تقديم أحد أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح اقتراحاً لرئيس السلطة محمود عباس بالذهاب إلى قطاع غزة وإعلان الكفاح المسلح، وذلك ضمن نقاشات جرت خلال اجتماعات المجلس في رام الله نهاية الأسبوع الماضي حول طرق مواجهة "صفقة القرن".

وذكرت صحيفة "الأخبار" اللبنانية أنه خلال الاجتماعات دارت نقاشات حول طرق مواجهة (صفقة القرن)، فقدم أحد أعضاء المجلس ورقة قال فيها إنه "رداً على إعلان القدس عاصمة لإسرائيل من طرف واحد، على رئيس السلطة إعلان دولة فلسطين من طرف واحد عاصمتها القدس الشرقية، على أن يعلن أن أراضي الدولة في الضفة الغربية تخضع للاحتلال".

وبحسب الورقة، فإنه "بعد هذه الخطوة يتوجه عباس إلى غزة، القطر المحرر من فلسطين ويعلن بدء الكفاح المسلح من هناك".

ونقلت الصحيفة عن المصادر قولها إن "عباس طلب من صاحب الورقة المقدمة سحبها، معتبرًا أنها للمزايدة عليه".

وأوضحت أن عباس عين نائبه محمود العالول رئيسًا لحركة فتح حال غيابه عن المشهد الفلسطيني حيث "انتزع خلال اجتماعات الثوري من أعضاءه الموافقة على تعيين العالول وذلك حفاظًا على خيار المقاومة الشعبية".

ولم يعرف بعد أسباب تكرار هذا الأمر من قبل عباس، علمًا أن اللجنة المركزية لحركة فتح أعلنت قبل نحو عام تقريبًا عن اختيار الحركة العالول بمنصب نائب رئيس الحركة، وتوزيع المهام بين أعضاء اللجنة المركزية عقب المؤتمر السابع للحركة.

ووفق الصحيفة "فيشهد خصوم عباس أن أحداث الأشهر المقبلة ستكون صعبة عليه، وخاصة مع اقتراب موعد حدثَين مفصليين لا يهددان هوية مدينة القدس المحتلة فحسب، بل أساس وجود القضية الفلسطينية وهما تداعيات إعلان تفاصيل (صفقة القرن) التي يسعى إليها الرئيس الأميركي دونالد ترمب، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس في ذكرى النكبة في أيار/مايو المقبل".

ولفتت إلى أن عباس يتصرف "على أساس أنه لن يكون موجودًا لإدارة الصراع مع واشنطن أو تل أبيب في المرحلة المقبلة، لذلك حرص خلال اجتماع أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح (ثاني أهم جسم في الحركة بعد اللجنة المركزية ومهمته مراقبتها) الخميس الماضي على رسم الخطوط العريضة التي يجب السير عليها من بعده، والتأكيد على أعضاء المجلس تعيين نائبه العالول لرئاسة فتح إلى حين انتخاب رئيس جديد للحركة".

وأشارت الصحيفة إلى ما نشر من حديث لعباس خلال اجتماع المجلس الثوري: "قد تكون هذه آخر جلسة لي معكم وما فيه حدا منا ضامن عمره".

"حماس أتعبتني وحيرتني"

وعن العلاقة مع "حماس"، قال عباس-بحسب الصحيفة-: "ما تركنا عاصمة ولا دولة إلا ورحنا لإلها علشان المصالحة، ولكن حماس لا تزال تعتقد بأن المصالحة مجرد مال وراتب، أتعبوني وحيّروني"، على حد قوله.

وأضاف عباس-وفق ما نقلت الصحيفة- "بتابع وبسمع وبشوف، مش نحنا اللي بنحاصر غزة وبنقتل أهلها، لكن أنا عاوز دولة ونظام وقانون وحكومة تطبق القانون، مش عاوز عصابات وزعرنة وبطلجة وسرقات وسلاح في إيد كل من هبّ ودبّ، اليوم انت مبسوط مني وراضي عني (حماس)، بكرة بدّوس على صوري وبتحرقها بالشوارع، هذا حدث سابقًا، وكلكم عارفين وعشتم هالوضع المنيّل"، على حد قوله.

وقال عباس "مش عارفين بدها مصالحة ولّا بدّها إيران؟، بدها تكون جزء من المنظمة (التحرير الفلسطينية) ولّا بدها رأس المنظمة؟ بدها مصالحة ولّا بدها نكون صراف آلي لإلها؟".

وعلّق عباس "بنبعت لغزة كل شي وجماعة (هي لله) (حماس)، بيسرقوه عينك عينك وبيطلعلك واحد بقولّك الرئيس يحاصر غزة ويجوّع أبناءها"، على حد ادعائه.

أما فيما يتعلق بالسجال الإعلامي الذي دار بين الحركتين، قال عباس "أنا قلت لجماعتنا ما تحكوا بموضوع المصالحة. يعني ما تصرحوا للإعلام غير الناس اللّي بالتفاوض في هادا الملف وهددت كل من يتطاول، لكن البعض بيطلعلنا يا أخي بس ليحرق دمنا، مش مجالك يا أخي".

ومنذ أقل من عام يفرض رئيس السلطة عباس عقوبات على قطاع غزة فاقمت من الوضع الإنساني في القطاع، اتخذت حينها بدعوى الذهاب للمصالحة ولإجبار حركة حماس على حل اللجنة الإدارية الحكومية، وهو ما قامت به حماس بعد عدة أشهر وذلك بوساطة مصرية.

ويرفض عباس الاستجابة لطلبات معظم الفصائل الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية برفع إجراءاته العقابية على القطاع والتي أوصلته لأوضاع كارثية، وفق ما حذر مسؤولون أمميون ومؤسسات إنسانية وحقوقية دولية.

الرئيس محمود عباس في اجتماع مغلق للمجلس الثوري: اودعكم.. وقد يكون هذا لقائي الأخير معكم.. ولن انهي حياتي بـ"خيانة".. حماس اتعبتني ولا اعرف هل تريد المصالحة ام ايران؟ وتعتقد ان الأولى "مال ورواتب".. ولم اقبل الا بدول عاصمتها القدس.. ومش ابن "فتح" الذي تنازل عن الثوابت

بيروت - "راي اليوم" - كمال خلف: 2018\3\5

علمت "راي اليوم" من مصادر موثوقة ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان محبطا ويائسا وصريحا بشكل غير مسبوق خلال كلمته التي القاها في افتتاح جلسة المجلس الثوري لحركة "فتح" التي انعقدت مساء امس في رام الله، والتي لم تبث على الهواء مباشرة بقرار منه، وفضل ان تكون الجلسة مغلقة.

ودّع الرئيس عباس أعضاء المجلس الثوري في الاجتماع المغلق والتي تم تسريب ما جرى فيه الى "راي اليوم"، قائلا قد "يكون هذا لقائي الأخير معكم"، وردا على الخطط الامريكية بشأن "صفقة القرن" شدد الرئيس الفلسطيني على رفضه لها مؤكدا "لن انهي حياتي بـ"خيانة"، وأضاف "لن اقبل الا بدولة عاصمتها القدس"، واكد بلهجته العامية "ميش ابن فتح الذي يتنازل عن الثوابت".

وكان المرض باديا على الرئيس الفلسطيني، حيث كان منهكا، وعلامات الانتفاخ واضحة على وجهه، وتذمر عباس من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي قال انها "اتعبتني.. ولا اعرف هل تريد المصالحة معنا ام ايران".

وفيما يلي اهم النقاط التي وردت في خطابه وتم تسريبها الى "راي اليوم":

. الرئيس عباس للمجلس الثوري متأثراً : قد تكون هذه آخر جلسة لي معكم وما فيه حدا منا ضامن عمره ..

. الرئيس عباس: يعلنو عن الصفقة وقتما شاؤوا وكيفما شاؤوا ولكن غير اللى بدنا إياه مش رح يصير.

. الرئيس عباس: قلتها قبل هيك وبعيدها لن أنهي حياتي بخيانة ..

. الرئيس عباس: ما تركنا عاصمة ولا دولة الا ورحنا لالها علشان المصالحة ولكن حماس لا زالت تعتقد أن المصالحة مجرد مال وراتب، أتعبوني وحيروني!!

. الرئيس عباس: غير دولة فلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 67 مش رح نقبل وما حدا بموت من الجوع..

. الرئيس عباس: بتابع وبسمع وبشوف: مش نحنا اللى بنحاصر غزة وبنقتل أهلها لكن أنا عاوز دولة ونظام وقانون وحكومة تطبق القانون مش عاوز عصابات وزعرنة وبطلجة وسرقات وسلاح في ايد كل من هب ودب، اليوم انتا مبسوط مني وراضي عني بكره بدوس على صوري وبتحرقها بالشوارع وهذا حدث سابقاً وكلكم عارفين وعشتم هالوضع المنيل..

. الرئيس عباس : مش عارفين حماس بدها مصالحة ولا بدها إيران ، بدها تكون جزء من المنظمة ولا بدها رأس المنظمة بدها مصالحة ولا بدها نكون صراف آلي لالها، همنا كبير ورحنا لكل دول العالم علشان غزة تعود لحضن الوطن ومصر تبذل جهداً كبير فلها مني ومنكم كل التحية.

. الرئيس عباس: حماس طلبت من مصر هدنة طويلة في نفس الوقت اللى بقولو فيه بدنا مصالحة، طيب هدنة شو مقابلها، 2 مليون موجودين بسجن كبير وهما عايشين حياة الملوك..

. الرئيس عباس: بنبعت لغزة كل شيء وجماعة هي لله بسرقوه عينك عينك وبطلعلك واحد بقولك الرئيس يحاصر غزة ويجوع أبنائها..

. الرئيس عباس : انا قلت لجماعتنا ما تحكو بموضوع المصالحة يعني ما تصرحو للاعلام غير الناس اللى مسموح بالتفاوض في هادا الملف وهددت كل من يتطاول لكن البعض بطلعلنا يا اخي بس ليحرق دمنا، مش مجالك يا خي ..

. الرئيس عباس: ما حدا بكل هالكون ممكن يفرض علينا شيء نحنا ما بدنا إياه، يعني يخلو قرونهم لالهم.

. الرئيس عباس: مش إبن فتح اللى ممكن يتنازل ويفرط ويبيع والثوابت ثوابت وما فيها لعب.

هنية: غزة على فوهة بركان ولا يعلم أحد نتائج انفجارها

5 ملفات بحثها مع الفصائل في غزة

غزة – طلال النبيه – المركز الفلسطيني للإعلام 6\3\2018

ناقش رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إسماعيل هنية، اليوم الاثنين، 5 ملفات تتعلق بالقضية الفلسطينية، مع قادة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة.

وحذر هنية من انفجار غزة في ظل الأزمات الإنسانية التي يعيشها القطاع قائلاً: "الكل اليوم يدرك أن غزة على فوهة البركان، وممكن أن تنفجر، ولا أحد يعلم النتائج المترتبة على هذا الانفجار، وكذلك انعكاساته وتداعياته على المنطقة بشكل عام".

وأكد هنية في حديث لمراسلنا وعدد من الصحفيين، إن اللقاءات التي تتم مع الفصائل الفلسطينية تندرج في سياق السياسة التي اعتمدتها حركة حماس لتعزيز التعاون والتشاور الداخلي مع الفصائل الفلسطينية، في ظل المرحلة الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

وقال: "إن زيارة وفد حماس للقاهرة التي كانت لمدة طويلة بعض الشيء، عززت العلاقات الثنائية بين مصر وحماس"، موضحاً لقيادات الفصائل الملفات السياسية التي ناقشها الوفد مع المسؤولين المصريين.

وأوضح هنية أن حماس تجاوزت أزمة الثقة في العلاقة مع مصر، قائلاً: "تجاوزنا أزمة الثقة، ونحن في مرحلة بناء ثقة قوية مع مصر (..)، وركزنا على العلاقات الثنائية بين الشعب الفلسطيني ومصر".

وأضاف أن مصر تنظر لقطاع غزة بأنه مصدر لتأمين الأمن القومي لمصر، مشيراً للتقدير العالي من الإخوة في مصر لجهود الأجهزة الأمنية في قطاع غزة في تأمين الحدود الفلسطينية المصرية.

ونبه هنية إلى التطورات الخطيرة التي تشهدها القضية الفلسطينية بما يتعلق بصفقة ترمب والتطورات الخطيرة التي تعيشها القدس وقضية اللاجئين.

وأوضح رئيس حماس أن الفلسطينيين والأشقاء في مصر يرفضون بالمطلق هذه المبادرة، قائلاً: "شعبنا لن يسمح بتمريرها معتمداً على العمق العربي والإسلامي، وإخواننا في مصر سمعنا منهم كلامهم في هذا الاتجاه".

وفي الملف الثاني، أوضح هنية أن وفد حماس ناقش مع مصر ملف قطاع غزة والأوضاع التي يعيشها.

وبين هنية موقف مصر من الأوضاع في غزة: "الإخوة في مصر وخلال اللقاء الذي تم مع السيد وزير المخابرات المصرية، أكدوا بأنه يوجد إدراك حقيقي لخطورة الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وأن هناك اتجاهًا أكثر حيوية لمعالجة الأزمات التي يمر بها، سواء معبر رفح، والبضائع، والمشاريع التنموية".

المصالحة الفلسطينية

وحول ملف تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، شدد هنية أن هذه الملف هو خيار استراتيجي لن يستطيع أحد أن ينفي صلته به، مؤكداً أنه يحتاج إلى دفعة إضافية.

وذكر أن انطلاقة المصالحة خلال الأشهر الماضية كانت قوية، مشيراً إلى ما قدمته حماس لإنجاح هذه الملفات خلال اللقاء مع السلطات المصرية.

وقال: "طرحنا من جانبنا ماذا قدمنا للمصالحة سواء من موضوع حل اللجنة الإدارية، وتسليمنا للمعابر والجباية وأدخلنا الحكومة والوزراء إلى غزة، وأعدنا 3 آلاف موظف من الموظفين القدامى، واللجنة الإدارية القانونية عملت واستطاعت أن تنجز".

وأضاف: "أنا في ظني أننا بحاجة من إخواننا في رام الله إلى قرار أكبر جرأة لتحصل مبادرة حقيقية تعكس إرادة حقيقية نحو تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، لأنه اليوم أصبح الوقت كالسيف على رقابنا جميعا".

وتابع: "الكلام عن إعلان ترمب عن هذه الصفقة في غضون المدّة القليلة القادمة.. نحن أمام استحقاق ولحظة سياسية وتاريخية فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ومصممون على إنجاح المصالحة".

وبين أن الوفد المصري الموجود في غزة يجري اتصالات مكثفة بين حركتي فتح وحماس والفصائل الفلسطينية، مؤكداً أن حركته تدفع من أجل إنجاح مهمته.

وحول مسيرات العودة، أكد مناقشة هذا الملف مع الفصائل الفلسطينية، داعياً أبناء شعبنا في الوطن والخارج بأن "يحضروا أنفسهم لمسيرة العودة، نقول فيها لكل العالم إن فلسطين في قلوبنا، وحق العودة لن يسقط".

وقال: "فلسطين ستكون موحدة في هذا اليوم، وسنقول: فلسطين والقدس لنا، وإن حق العودة لا يملك كائن من كان أن يسقطه".

صفقة القرن

وحول صفقة القرن، أكد أن أي خطة تمس الحقوق الفلسطينية سواء القدس وحق العودة خطة لن يكتب لها النجاح.

وشدد هنية على دعم حرته لأي موقف يرفض هذه الصفقة قائلاً: "أي موقف يتخذه الأخ أبو مازن لرفض صفقة القرن والتمسك بثوابت القضية الفلسطينية وخاصة القدس وحق العودة، بالتأكيد نحن ندعمه".

وبين أنهم طالبوا خلال لقائهم بالفصائل وبشكل واضح جداً أن الاستراتيجية الفلسطينية في المرحلة القادمة يجب أن يكون على رأسها مواجهة هذه الصفقة بموقف فلسطيني موحد؛ بحماس وفتح والفصائل مدعومة بموقف عربي موحد.

أما فيما يتعلق بمن يعطل المصالحة والإعلان عنه، قال: "إخواننا في مصر بموقع رعاية حريصون على المصالحة، ونحن قدمنا روايتنا والشواهد التي تدلل على صدقية حركة حماس في المصالحة".

وأضاف: "الوفد المصري مقدر ذلك، وسيمارسون دورهم المنوط بهم، ونأمل لهم كل النجاح، ونحن سنساعدهم".

وكان قد التقى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، اليوم الاثنين، قادة القوى والفصائل الفلسطينية بمدينة غزة.

وأفاد مراسلنا أن اللقاء عقد في فندق الكومودور، غرب غزة بمشاركة نائب رئيس حركة حماس في قطاع غزة خليل الحية، وعضو المكتب السياسي صلاح البردويل، وعدد من قادة الحركة، وحضور العديد من قاة الفصائل.

وزار وفد من قيادة حركة حماس، برئاسة هنية، جمهورية مصر العربية، الشهر الماضي، في زيارة استغرقت 3 أسابيع، ووصفتها حماس بالناجحة.

والتقى وفد حماس خلال الزيارة مسؤولين مصريين، وناقش معهم التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وملف المصالحة، والعلاقة الثنائية على المستوى السياسي والأمني.

ويعاني قطاع غزة الذي يعيش فيه أكثر من مليوني نسمة، أوضاعًا معيشية متردية؛ جراء الحصار الصهيوني المستمر منذ نحو 12 عامًا، والعقوبات الجماعية التي فرضتها السلطة في إبريل/نيسان الماضي.

ووقعت حركتا فتح وحماس في الـ 12 من أكتوبر الماضي اتفاقاً لإتمام ملفات المصالحة الفلسطينية، إلا أن الحكومة لم تلتزم بتنفيذ الالتزامات عليها، وأبقت العقوبات على غزة.

الحية يكشف عن لقاء عقدته حماس مع "ميلادينوف".. ما تفاصيله؟

غزة – طلال النبيه – المركز الفلسطيني للإعلام 6\3\2018

كشف خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، عن لقاء عقد بين المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، وحركة حماس، الخميس الماضي.

وحول تفاصيل اللقاء، أوضح الحية في حديث لمراسل "المركز الفلسطيني للإعلام" وعدد من الصحفيين، مساء اليوم الاثنين، أن حركته طالبت الأمم المتحدة أن تكون شريكاً في اللجنة الثلاثية لتطبيق ملفات المصالحة.

وقال: "طلبنا أن تكون اللجنة رباعية بوجود الأمم المتحدة، حتى لا يبقى أي عذر لأحد كي يتذرع هنا أو هناك".

وأوضح أن المصالحة الفلسطينية تسير ببطء، قائلا: "هناك ملفات فنية فيها تقدم، لكن تحتاج إلى قرار سياسي يدفعها إلى الأمام".

وبين أن حماس اتفقت على تشكيل لجنة ثلاثية من فتح وحماس ومصر لمتابعة ملفات المصالحة، مشدداً أن حركته اتفقت على ملفات المصالحة مع فتح وليس الحكومة التي هي أداة يجب أن تنفذ ما تم الاتفاق عليه.

وعبر الحية عن أمله في أن ترسل حركة فتح وأبو مازن مفوضًا لتطبيق المصالحة مع بعضنا بعضًا، سواء عزام الأحمد أو غيره، وفق قوله.

وحول ملف الجباية، أوضح أنه تم الاتفاق في مصر على أن تُدفع الجباية في اليوم الذي تدفع فيه الحكومة رواتب غزة، في إشارة منه إلى اتفاق القاهرة في أكتوبر الماضي.

وقال: "إخواننا الآن يريدون أن يسلموا الجباية دون النظر إلى أي مشكلة في غزة، ونحن نبحث عن خارطة طريق، نتحدث فيها أن نطبق المصالحة بدءاً من ملف واحد إلى مائة".

وأضاف: "الجباية هي تأتي في سياق تطبيق تنفيذ ما تم الاتفاق عليه كاملاً رزمة واحدة، ونحن نتحدث على مصالحة قائمة على تنفيذ اتفاقيات على قاعدة الشراكة والتوافق وليس على قاعدة الإقصاء".

ورفض الحية الحديث بين الحين والآخر عن ملف واحد من الملفات المصالحة وتسليط الضوء عليه، دون تطبيق جميع الملفات رزمة واحدة، قائلاً: "نأمل مع وجود الوفد الأمني المصري أن ينجحوا في دفع عجلة المصالحة إلى الأمام، كما تم التوقيع عليها وفق الشراكة وعدم الإقصاء".

وأشار إلى أن حركته عرضت الفصائل الفلسطينية ما ناقشته في مصر من ملفات، منها أزمات غزة وكيفية مساهمة مصر في حلها سواء المعبر والكهرباء والمواد الغذائية والمتطلبات في الرعاية الدولية.

عباس زكي: يجب أن نحاور إيران لأنها الرقم الصعب الذي يهدد إسرائيل

ايران – معا– الميادين 6\3\2018

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي إن "الظرف الدقيق والخطير الذي تعيشه الأمة في هذه الأيام وما يحاك لها من مؤامرات خبيثة بقيادة أميركا من خلال بثّ الفرقة الطائفية والمذهبية بهدف تفكيك الأمة وتقسيمها وإسقاط دولها وما حدث ويحدث في سوريا والعراق واليمن من قتل وتدمير ما هو إلّا دليل على ما خططت له القوى الاستعمارية منذ زمن بعيد".

وفي حفل أقيم في بيروت في ذكرى اغتيال المستشار الإيراني محمد صالح الحسيني أشار زكي إلى أن الذين يريدون حرف الصراع العربي – الإسرائيلي إلى صراع سني – شيعي هم عبدة للولايات المتحدة الأميركية، وقال "لا يمكن للعابثين أن يعيدونا إلى الهروب من المواجهة مع إسرائيل إلى صراع هنا وهناك".

ولفت عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إلى أن الكنيست الإسرائيلي بدأ بسنّ القوانين على أساس القدس عاصمة لإسرائيل. وتابع "نحن كفلسطينيين نشعر بأن ما قام به ترامب وما يقوم به هو ليس اعتداءً علينا فقط، بل اعتداء على الشرف وعلى الكرامة وعلى العزة العربية، وعليه أقول للذاهبين إلى القمة العربية: هل بالإمكان إحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي جاءت من أجل كبح إسرائيل إن أردتم أن تخرجوا من ثوب الخيانة؟".

زكي قال أيضاً "أخشى أن تكرس ظاهرة أن العرب ظاهرة صوتية لا فعل لها على الأرض"، مؤكداً على أن "انهيار القلعة الفلسطينية هي انهيار لكل القلاع".

كما دعا إلى إقامة حوار عربي إيراني، والذهاب إلى حوار مفتوح على أساس حسن الجوار مع إيران التي أصبحت الرقم الصعب الذي يهدد إسرائيل.

وأكد زكي في كلمته على أن الاعتداء على حزب الله هو اعتداء على لبنان وفلسطين وكل المقدسات الإسلامية والعربية.

مرحلة ما بعد الرئيس عباس..!

بقلم: حسـام الدجنـي أمين للاعلام 2018\3\6

من يخلف الرئيس عباس في رئاسة السلطة الفلسطينية؟ قد يكون التساؤل الأكثر تداولاً على أجندة صانعي القرار الفلسطينيين والإسرائيليين والإقليميين والدوليين، فالعالم يدرس ويراقب المشهد لو حصل مكروه للرئيس محمود عباس الذي يبلغ من العمر 83 عاماً، وبات واضحاً عليه المرض والأرق في جلسة مجلس الأمن الأخيرة.

فلسطين ليست كباقي المناطق، فهي منطقة محتلة أقيمت على أراضيها دولة الاحتلال الإسرائيلي التي صنعها الغرب لتفصل بين الشرق والغرب، وتكون لواء عسكري متقدم في المنطقة لحماية مصالح الغرب. من هنا تنبع الأهمية لدى العالم بهوية الرئيس القادم، وتعكس حجم التدخلات في صناعة هذا القرار من كل الأطراف الدولية، وبذلك تختلف زوايا الرؤية من دولة لأخرى، فكل دولة تبحث عن مصالحها، وللأسف الشديد أصبحت بعض القيادات الفلسطينية محسوبة على محاور وعلى دول.

أربعة سيناريوهات مطروحة هي:

1. سيناريو احترام القانون الأساسي المعدل لعام 2005.
2. سيناريو تعيين نائب رئيس قبل رحيل الرئيس عباس.
3. سيناريو القبول بتولي رئيس الحكومة أو نائب رئيس حركة "فتح" مقاليد السلطة.
4. سيناريو الصراع الداخلي والفراغ الأمني.

أولاً: سيناريو احترام القانون الأساسي المعدل لعام 2005

تنص المادة (36- فقرة 2) من القانون الأساسي المعدّل على ما يلي: "إذا شغر مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني". وهو ما حصل بالضبط بعد وفاة ياسر عرفات حيث تم تعيين رئيس التشريعي روحي فتوح رئيساً للسلطة لمدة شهرين، واستلم الرئيس عباس السلطة من فتوح بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية عام 2005.

وفقاً لهذا السيناريو فإن عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي سيكون هو رئيس السلطة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس محمود عباس.

يبقى التساؤل وفق هذا السيناريو: هل ستوافق حركة "فتح" على ذلك.؟ هل سيوافق الاحتلال والمجتمع الدولي؟ هل تمتلك "حماس" الأدوات لتنفيذ هذا القرار الدستوري؟

أعتقد أن الإجابة لا، لا أحد من الأطراف السابقة سيقبل بأن تقود حماس السلطة، وبذلك سيمارسون الانتقائية في احترام القانون والدستور، هذا إن وافق أصلاً د. عزيز دويك الذي أنهكه المرض نتيجة الاعتقالات المتكررة من الاحتلال والمضايقات المختلفة من الأجهزة الأمنية لأسرته طوال المرحلة الماضية.

ووفقاً لهذا السيناريو تبقى الكرة في ملعب "حماس" وحلفائها عبر العمل الجاد لعقد جلسة للمجلس التشريعي بكل الطرق والوسائل لانتخاب هيئة برلمانية جديدة تقدم "حماس" من خلالها على التوافق على هيئة مكتب مقبولة دولياً تقود المرحلة وتؤسس لانتخابات عامة في كل المؤسسات السياسية لتوحيد النظام السياسي الفلسطيني وإنهاء الانقسام.

أما على صعيد حركة "فتح" والقيادة الفلسطينية فقد تذهب لعقد جلسة للمجلس الوطني وتمرير اجراء تعديلات في القانون الأساسي، تضمن اغلاق الباب أمام وصول أي شخصية لا تقبلها "فتح".

ثانياً: سيناريو تعيين نائب رئيس قبل رحيل الرئيس عباس

قد يكون هذا السيناريو قوياً لمنع صراع محتمل بين أقطاب حركة "فتح" من الطامحين لهذا المنصب، ولكن في المقابل يحتاج هذا المنصب لتعديل في القانون الأساسي الذي لا يمكن تعديله دون عقد جلسة للمجلس التشريعي وبأغلبية ثلثي النواب وهذا يشكل مستحيل نظراً لهيمنة "حماس" على البرلمان بأغلبية 70 مقعداً.

إلا أن المرحلة الراهنة والتي يغيب فيها القانون لصالح السياسة والمصالح والفواعل الخارجية، فإنه من المحتمل العمل على هذا السيناريو والتوافق على شخصية مقبولة داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: سيناريو القبول بتولي رئيس الحكومة أو نائب رئيس حركة "فتح" مقاليد السلطة

قد يكون أحد المداخل المهمة لحل معضلة ما بعد الرئيس عباس هو التوافق على شخصية رئيس الحكومة أو نائب رئيس "فتح" تولي مهمة رئاسة السلطة، وبذلك احداث تقاسم وظيفي بين أقطاب الحركة في الضفة الغربية بحيث يتولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة والحكومة وحركة "فتح"، شخصيات

وازنة تمثل كل مناطق الضفة الغربية من شمالها حتى جنوبها، ووفقاً لهذا السيناريو قد تغيب غزة عن المشهد القيادي ما لم يعاد توحيد حركة "فتح" واعادة الاعتبار لمؤسساتها.

رابعاً: سيناريو الصراع الداخلي والفراغ الأمني

قد لا ينجح الرئيس عباس تفكيك هذه المعضلة خلال حياته، وبذلك بعد رحيله قد لا تستطيع حركة "فتح" حسم المشهد وبذلك الدخول في صراعات جانبية تضعف من بنية السلطة الفلسطينية وتصبح الضفة الغربية على موعد مع فراغ أمني وسياسي، يربك حسابات الجميع.

الخلاصة: إن الحل الأمثل هو في إحياء المؤسساتية السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية تعددية، وأن يعمل الجميع على انهاء الانقسام والعودة للشعب لتجديد شرعياته السياسية بما يضمن احترام القانون والنظام العام.

محللون: عدم مشاركة "حماس" في جلسة "الوطني" تقلل من أهميتها

أمد/ رام الله – الأناضول: 6\3\2018

قال محللون فلسطينيون إن عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، دون مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ستضعف قراراته، رغم تشديدهم على أهمية عقده لضخ دماء جديدة في منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن المقرر أن تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، غدا الأربعاء، جلسة لبحث تحديد موعد لعقد جلسة للمجلس الوطني، حسبما قال عضو اللجنة واصل أبو يوسف، أمس، لوكالة الأناضول.

وتوقّع "أبو يوسف" عقد المجلس مطلع أيار/ مايو القادم، مشيرا إلى أن الجلسة ستشهد انتخاب لجنة تنفيذية، ومجلس مركزي جديدين لمنظمة التحرير.

ورجّح الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف، عدم مشاركة حركة حماس في اجتماعات المجلس لأنه سيعقد في مدينة رام الله، وهو ما ترفضه الحركة، لأنه "سيكون تحت أعين الاحتلال الإسرائيلي، وسيشهد تفردا في القرارات".

وأشار إلى أن مشاركة حماس في الجلسة، مرهون بتطبيق اتفاق بيروت الذي وقع العام الماضي.

وعقدت الفصائل الفلسطينية، بمشاركة حركة حماس، اجتماعا في العاصمة اللبنانية بيروت، في يناير/كانون ثاني 2017، للتحضير لإعادة هيكلة المجلس الوطني، بمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية.

وشددت اللجنة التحضيرية في ختام الاجتماع، على ضرورة عقد المجلس بحيث يضم كافة الفصائل الفلسطينية، وفقًا لإعلان القاهرة (2005) واتفاق المصالحة (4 أيار/ مايو 2011)، من خلال الانتخاب أو التوافق.

لكن حركة حماس، قالت في تصريحات مختلفة إن حركة فتح تراجعت عن تفاهمات بيروت، وتريد عقد المجلس وفق تركيبته القديمة.

وأضاف الصواف إن "أي قرارات تتخذ في منظمة التحرير أو بخصوصها، لا تشارك فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، لن يكون لها قيمة أو أهمية".

من جانبه، قال سعيد يقين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيت لحم، بالضفة الغربية، إن انعقاد "المجلس" في هذا الوقت "ضرورة وطنية ملحة حيث يفترض به أن يأتي برؤية سياسية جديدة واستراتيجية وطنية موحدة لمواجهة التحديات القادمة بعد فشل 25 عاما من المفاوضات".

وحول السيناريوهات المتوقعة لانعقاد "المجلس"، قال يقين إن هناك "عدد من السيناريوهات أولها انعقاد المجلس بمشاركة الكل الفلسطيني وهذا يبدو صعبا، وثانيا أن يعقد بدون حركتي حماس والجهاد وهذا سيقلل من قيمة أي مخرجات له.

أما السيناريو الثالث، فيتمثل بعقده "بمن حضر، وهنا سيكون لا أثر ولا نتائج له على أرض الواقع".

ومن ضمن الخلافات بين حركتي "فتح" و"حماس" على عقد المجلس الوطني، مكان انعقاده، حيث تدعو فتح لعقده في رام الله فيما تطالب حماس بعقده في بيروت، حتى يشارك فيه الجميع الفلسطيني دون معيقات إسرائيلية.

من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي عبد المجيد سويلم، إن عدم مشاركة حماس في جلسة المجلس الوطني المقبلة يعني أن الحركة "تبحث عن ذرائع، حتى لا تنخرط بالنظام السياسي وتناور لمصالحها الخاصة".

وتوقع سويلم أن يعقد المجلس بدون حركة حماس ما يعني أنها "تخرج نفسها من النظام السياسي الفلسطيني وتذهب لأجندات إقليمية وفق مصالحها الخاصة".

وشدد سويلم على أهمية مشاركة حماس في جلسات المجلس لحاجة الفلسطينيين الى "نظام ورؤية موحدة لمجابهة المخاطر التي تحدق بقضية فلسطين، سيما بعد قرار الرئيس ترامب مؤخرا اعلان القدس عاصمة لإسرائيل".

من جانبه، يقول واصل أبو يوسف، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إن المجلس سيعقد بواحدة من ٣ طرق، الأولى، دعوة كافة الأعضاء لحضور جلسة اعتيادية، أو جلسة طارئة تعقد بمن حضر، أو جلسة عامة بمشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وشدد أبو يوسف على ضرورة "مشاركة كل الفصائل الفلسطينية لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية".

"جنايات نابلس" تحيل الأكاديمي قاسم لمحكمة النقض

"السلطة لم تستطع إسكاتي ولن تستطيع"

نابلس / غزة – أحمد المصري فلسطين أون لاين 6\3\2018

أحالت "محكمة الجنايات الكبرى" في مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية الأكاديمي البارز البروفيسور عبد الستار قاسم، إلى محكمة النقض في مدينة رام الله، للنظر في نوعية المحكمة التي سيمثل أمامها في سياق دعوى مقدمة ضده سابقا من قبل السلطة الفلسطينية.

وتأتي إحالة قاسم لمحكمة النقض في سياق اتهامه في 2 من فبراير/ شباط عام 2016، بدعوى "التحريض على قتل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والترويج لأخبار كاذبة، وقدح المقامات العليا، وهدر الدم الفلسطيني".

وجاءت الدعوى ضد قاسم بعد مطالبته في برنامج تلفزيوني بتطبيق القانون الثوري لمنظمة التحرير، والقانون الأساسي الفلسطيني، إلى جانب دعوته لعقد الانتخابات باعتبار الشرعيات الموجودة "انتهت".

وقال قاسم إن قضيته ليست بحاجة إلى كل هذا الوقت الطويل، حيث إنه كطرف موجود، وتسجيل المقابلة التلفزيونية التي جرى الاتهام بناء عليها هي الأخرى موجودة، في وقت أصدرت محكمة صلح نابلس قرارًا سابقًا حكمًا ببراءته من التهم الموجهة ضده.

وأكد قاسم لـ"فلسطين"، "أن حالة من الاستهداف تجري له عبر هذه القضية، من قبل نيابة رام الله، وسياسييها"، بسبب مواقفه السياسية، وتمسكه برأيه وقناعاته وموقفه تجاه السلطة الفلسطينية ورموزها".

وشدد على أن "السلطة الفلسطينية وعبر تاريخ وجودها لم تستطع اسكاتي ولن تستطيع"، مضيفا "قلت لهم بوضوح لو وضعتهم مدفعا برأسي لن أتنازل عن مبدئي أنتم جماعة قد خنتم الوطن وتعملون لصالح الاحتلال".

وأشار قاسم إلى أن السلطة تستهدفه في أكثر من جانب، وأن المنصات الأكاديمية على تعددها تخشى على نفسها الملاحقة والتضييق في حال فكرت أن يعمل معها كمحاضر غير متفرغ في مساق العلوم السياسية.

وأضاف: "وصلت مرحلة التضييق أن تتصل الأجهزة الأمنية بأي من الإذاعات المحلية التي تستضيفني لطرح الرأي في قضية ما بسبب مواقفي ضدها"، مؤكدا أن السلطة تبحث عن أناس ليسوا أصحاب مبادئ لترضى عنهم.

ونبه قاسم إلى أن قضيته في المحاكم واعتقاله قبلها باتت حديث رأي في مدن الضفة، وحالة استدلال على ما تفعل السلطة في من يعارضها، مؤكدا أنه لا يوجد حريات في الضفة الغربية إلا في "المجالس الخاصة".

وتعرض قاسم لعمليات اعتقال في سجون السلطة بناء على تهم تمت تبرئته منها لاحقا، كما أحرقت سيارته وأطلقت النيران عليه، لأسباب تعود في مجملها إلى معارضته النظام السياسي الفلسطيني، ورفضه اتفاق أوسلو الذي أبرمته منظمة التحرير مع دولة الاحتلال في تسعينيات القرن الماضي.

مجلس وطني توحيدي أم لتكريس الانقسام؟

هاني المصري مسارات 6\3\2018

هناك احتمال لا يستهان به أن يعقد المجلس الوطني، الذي يعتبر أعلى سلطة فلسطينية، قبل نهاية هذا العام، وربما قبل شهر رمضان القادم، وإن حصل ذلك، فعلى الأغلب سيعقد في رام الله على غرار المجلس المركزي، وسيكون مجلسًا عاديًا لا تشارك فيه حركتا حماس والجهاد، وربما الجبهة الشعبية، وغيرها، ما سيكرس الانقسام ويعمقه ويحوله إلى انفصال.

لا بد من التذكير أنّ آخر اجتماع عادي للمجلس كان قبل أكثر من عشرين عامًا (1996)، أي قبل وقوع الانقسام بسنوات طويلة، ولم يعقد المجلس بعد ذلك إلا جلسة استثنائية في العام 2009، بهدف ملء الفراغ في اللجنة التنفيذية الناجم عن وفاة ستة من أعضائها، والذي أخل بنصاب عقد الاجتماعات. أما الاجتماع الشعبي الذي عقد في العام 1998، بحضور الرئيس الأميركي بيل كلنتون، لتغيير الميثاق الوطني، فلم يعتبر لا جلسة عادية ولا استثنائية للمجلس الوطني، وإنما مهرجان احتفالي لا أكثر ولا أقل.

لم يعقد المجلس الوطني التوحيدي لا بعد "إعلان القاهرة" في آذار 2005، الذي شاركت فيه فصائل المنظمة وحركتا حماس والجهاد الإسلامي، والذي نصّ على عقده، لأسباب تتعلق بالأوهام على قدرة اتفاق أوسلو والمفاوضات على التوصل إلى حل نهائي يتضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967، ولا بعد "اتفاق القاهرة" في العام 2011، الذي أكد على عقده، لدرجة تحديد صلاحيات قيادية للجنة تفعيل المنظمة (الإطار القيادي المؤقت) التي كلفت بالتحضير له.

وساهم أساسًا في عدم عقد المجلس الوطني أن السلطة التي من المفترض أنها أداة من أدوات منظمة التحرير تضخم دورها كثيرًا، بينما تقزم دور المنظمة التي بات ينظر إليها عمليًا كمؤسسة انتهى أو يكاد ينتهي عملها، وأصبحت وكأنها تنتظر القيام بدورها الأخير، وهو التوقيع باسم الشعب الفلسطيني على الاتفاق النهائي، ومن ثم الزوال، أو التحول للعب دور آخر شبيه بالدور الذي تلعبه "الوكالة اليهودية" بعد قيام الكيان الإسرائيلي، إذ تقوم بتشجيع هجرة اليهود إليه، وتنظيمها، وتسهيلها.

إن عقد المجلس الوطني من خلال توافق وطني يجب أن يكون في سياق إعادة الاعتبار للقضية الوطنية والبرنامج الوطني، الذي بحاجة إلى تعديل وتغيير يتناسب مع الدروس والعبر المستخلصة من التجارب

السابقة، ومن الحقائق الجديدة، والخبرات المستفادة، ومن حقيقة أن الإستراتيجيّات المعتمدة، سواء المفاوضات الثنائية، أو المقاومة المسلحة الأحادية، وصلتا إلى طريق مسدود.

كما لا بد أن يأتي في سياق إعادة بناء المؤسسة الوطنية الجامعة والقيادة الواحدة، وما يقتضيه ذلك من إعادة البحث في تطوير أسس التمثيل، بما يضمن مشاركة حقيقية للمرأة إلى جانب الرجل ومن مختلف التجمعات والأطياف التي تؤمن بالمشاركة، ومراجعة وتغيير وتجديد مكونات مؤسسة شاخت وترهلت وتقادمت، لدرجة ساهم عجزها وغيابها وتغييبها بشدة في وصول الوضع الفلسطيني إلى الوضع البائس الذي نعيشه.

تكفي الإشارة إلى أن معدل أعمار أعضاء المجلس الوطني في شعب معظمه من الشباب تجاوز السبعين عامًا، ما حال دون مشاركة الأجيال الشابة التي من شأن مشاركتها إضفاء الحيوية والطاقة والإبداع، ومواكبة التغييرات والمستجدات باستمرار في المؤسسات الفلسطينية .

إن تجاهل كل ما سبق، بما فيه أن الهوة بين القيادة والفصائل والشعب باتت واسعة ومرشحة للمزيد من الاتساع؛ سيجعل عقد المجلس القديم بعد ترميمه فقط من خلال تغيير الفصائل والاتحادات لممثليها، وقيام القيادة باختيار العسكريين وبدل المستقلين المتوفين، بوابة لإعادة إنتاج القديم. وهذا سيكون أشبه بإطلاق رصاصة الرحمة على منظمة التحرير التي تعيش في غرفة العناية المشددة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن.

إن وصول اتفاق أوسلو إلى الفشل التام كان ولا يزال يستدعي الاهتمام بإحياء المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها بصورة تضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وتغيير المسار بشكل شامل، بما يتناسب مع تنكر إسرائيل لالتزاماتها في الاتفاق، وسعيها لإقامة "إسرائيل الكبرى"، وتعذر إنجاز السيادة والاستقلال للدولة الفلسطينية التي أعلن عن قيامها في العام 1988، وحصلت على الاعتراف الأممي العام 2012.

ما الذي يفسر الخطط لعقد المجلس بدورة عادية، حتى ولو بمن حضر؟

تتلخص الذرائع الأساسية التي تساق لتبرير ذلك بـ:

أولًا: إن عقد المجلس الوطني القديم بات ضرورة حيوية لإنقاذ الشرعية من التآكل التام بعد مرور هذه الفترة الطويلة، وتعاظم التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، خصوصًا في ظل التحول في الموقف الأميركي من الانحياز لإسرائيل إلى الشراكة مع الاحتلال والعمل معه لفرض الحل الإسرائيلي .

ثانيًا: إن عقد مجلس وطني توحيدي يتطلب أولا إنهاء الانقسام كون عقده من دون توحيد مؤسسات السلطة بالضفة وغزة تحت مظلة الشرعية كما كانت قبل "الانقلاب/الحسم"، سيمنح سلطة "الانقلاب" الشرعية. وهذا الرأي ينطوي على قدر من الوجاهة، ولكنه لا يبرر عقد مجلس وطني يكرس الانقسام، بل يتطلب تكثيف الجهود لإنهاء الانقسام، وخصوصًا أن محاولة احتكار القيادة والمؤسسات الفلسطينية من فصيل هنا وآخر هناك باءت بالفشل على جميع المستويات، وفي ظل الأخطار الهائلة المتعاظمة التي تهدد الكل الفلسطيني من المفترض أن تجعل الوحدة أكثر وأكثر ضرورة لا غنى عنها وليست مجرد خيار من الخيارات.

يضاف إلى ما سبق أن تجديد المؤسسة الوطنية وتفعيلها ضروري للاستعداد لخلافة الرئيس محمود عباس، الذي تحدّث في اجتماع المجلس الثوري الأخير لحركة فتح بأن خطابه يمكن أن يكون الأخير، فيما يشير إلى احتمال تسليمه الأمانة، وخصوصًا أن هذا الشهر يشهد ميلاده الثالث والثمانين.

الأنكى والأمر أن التفكير بعقد مجلس وطني من دون توافق وطني يحدث في وقت مُلئت فيه الدنيا ضجيجًا عن محاولة التوصل إلى المصالحة، التي بدأت برعاية مصرية منذ شهر تشرين الأول الماضي، ولا تزال عالقة تحت رحمة "تمكين الحكومة"، المصطلح المطاطي الذي يفهمه كل طرف بما يناسب أهواءه ومصالحه.

فـ"حماس" تدعي أن تمكين الحكومة قد تحقق، وعليها الآن أن تتحمل مسؤولياتها إزاء الموظفين الذين عينتهم إبان فترة الانقسام.

أما "فتح" فتقول إنّ التمكين لن يتحقق إلا عندما تسيطر الحكومة على الوزارات والأمن والجباية والقضاء وسلطة الأراضي، وصولًا إلى سلاح المقاومة، تحقيقًا لسيادة سلطة واحدة وسلاح واحد، وهذا لا يزال بعيد التحقق.

المطلوب والممكن إذا توفرت القناعة والإرادة التركيز على حل هذه العقدة، من خلال الأخذ بحل الرزمة الشاملة التي تتضمن مسارات عدة تسير معًا وبشكل متوازٍ وشبه متزامن، إذ تُمكّن الحكومة في نفس الوقت الذي يتم فيه الحوار والبحث في مسار آخر للاتفاق على أسس وقواعد الشراكة الحقيقية، والبرنامج الوطني، ووضع خطة قادرة على إحباط صفقة ترامب، والسير في مسار ثالث لتغيير وظائف السلطة والتزاماتها، ومسار رابع للاتفاق على إعادة بناء مؤسسات المنظمة، والاحتكام إلى الشعب بإجراء انتخابات حيثما

أمكن، ووضع أسس ومعايير للاختيار حيثما يتعذر إجراء الانتخابات، بحيث يعرف كل فصيل ماذا عليه أن يقدم وعلى ماذا سيحصل ليخرج الجميع والوطن والقضية منتصرين.

لقد انتهت مرحلة وتطل برأسها مرحلة جديدة، بدليل الشروع في تطبيق "صفقة ترامب" قبل طرحها رسميًا على أساس أنها تهدف إلى شرعنة الأمر الواقع الذي أقامه الاحتلال منذ وقوعه.

وهذا يعني أن اللعبة القديمة انتهت بكل قواعدها على يد حكام واشنطن وتل أبيب، إذ لا ينفع الشعب الفلسطيني وقواه الحية، بل يضره، هدر الوقت والجهد بمحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والحنين إلى اللعب بالقواعد القديمة.

إنّ التجربة السابقة بخطابها وشخوصها وأدواتها ومفاوضاتها واتفاقاتها أصبحت من الماضي، وشهدت أخطاء قاتلة بما يدقّ أبواب التغيير والتجديد والإصلاح الديمقراطي الجذري الآن الآن وقبل فوات الأوان.

تم بحمد الله